الصحف، انه «لم يعط أيّاً كان أمراً باطلاق الذخيرة الحيّة. فكل شرطي، أو جندي، واجه خطر الموت، أطلق النار من اجل انقاذ نفسه» (**المصدر نفسه**).

ووفقاً للمصادر الاسرائيلية، فان حصيلة الاضطرابات ـ المجزرة التي شهدتها ساحة الحرم الشريف، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر)، كانت استشهاد ١٩ فلسطينياً واصابة قرابة ١٤٠ آخرين بجروح مختلفة، واعتقال اعداد كبيرة من المصلّين المسلمين، من بينهم فيصل الحسيني، ونائب مفتي القدس الشيخ محمد الجمل الرفاعي. لكن المصادر الفلسطينية أكدت ان عدد الشهداء بلغ ٢١، بينما تجاوز عدد الجرحى المئتين (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠).

تنصّل من المسؤولية

الملفت للنظر، في هذه التقارير الصحافية التي غطّت تسلسل الاحداث، التي قادت الى المجزرة، انها لا تقدّم تفسيراً منطقياً لأسباب اندلاع الاضطرابات، ولا للمنحى الذي اتخذته في مرحلتها الاخيرة، أي مرحلة الاقتحام، بل تحاول الايحاء بأن اندلاع الاضطرابات كان عملاً مخططاً له بشكل مسبق. لكن هذا الايحاء يتّخذ شكل الاتهام الصريح في تعقيبات المسؤولين الاسرائيليين، وفي مقدّمهم رئيس الحكومة، اسحق شامير، الذي تنصّل، كلية، من المسؤولية، ملقياً اياها على عاتق الجهات الخارجية والفعاليات الفلسطينية التي «وقفت وراء الاضطرابات».

فرئيس الحكومة، شامير، وصف ما حصل بأنه «عمل استفزازي ومتطرّف». وأضاف «ان أعمال الشغب في ' جبل الهيكل' [الحرم الشريف] هي استفزاز خطط له جيداً». وتباكى شامير على الدماء التي سفكت قائلاً: «عليّ ان أقول اننا نأسف، أسفاً شديداً، على الدماء التي سفكت عبثاً. فمن ناحيتنا، نحن لا نبغي الاساءة الى أي كان، ولا قتل أي كان. والتحقيق سوف يثبت، ويكشف، مصدر الايدي الآثمة التي حاولت اشعال نار العداء وسفك الدماء في عيد المظلّة في القدس» (**يديعوت احرونوت**، ٩/١٠/١٩٩٠).

ودافع شامير عن جريمة قوات الاحتلال، فقال: «ان رجال الامن الواقفين بالمرصاد قاموا بما هو مفروض عليهم، وسوف يواصلون القيام بذلك. ومنذ سنوات طويلة أعقبت حرب الايام الستة، نقوم بكل ما هو ممكن لكي تبقى القدس مدينة للسلام والتعايش. وقد حاول البعض استغلال التعصّب الاصولي والتحريض الارعن الذي تبثّه التلفزة العراقية للاساءة الينا. لكن قوات الامن كانت لهم بالمرصاد، وشعب اسرائيل سوف يواصل القدوم الى القدس، والى حائط المبكى والبلدة القديمة. لن يردعونا ولن يخيفونا. سنواصل الاحتفال بأعياد اسرائيل في بلدنا الحر» (**هآرتس**، ٩/١٠/١٩٩٠).

أمّا المفتش العام للشرطة، المفوض يعقوب تيرنر، فأكد ان قيادة الشرطة اتخذت الاجراءات كافة، الكفيلة بتهدئة الخواطر. وأضاف، ان «أعمال الشغب» ـ على حدّ تعبيره ـ بدأت بعد وقت قصير من وصول فيصل الحسيني الى منطقة الحرم الشريف. وقال تيرنر ان الأئمة والمؤذنين في مساجد القدس حرّضوا السكان على الاحتشاد في الحرم الشريف، وان طلاب المدارس أُخرجوا من الصفوف وجُلبوا الى هناك. ونفى تيرنر ان تكون الشرطة قد ارتكبت تقصيراً في استعداداتها لمواجهة الموقف. فعلى حدّ قوله، «فحتى لو كان في مكان الحادث أكثر من ٢٠٠ شرطي لما حال ذلك دون حصول ما حصل». وأكد تيرنر «ان القرار باستخدام الذخيرة الحيّة اتخذ بعد احراق نقطة الشرطة، وبعدما اصبحت حياة افراد الشرطة في خطر». وأضاف: «لم يكن هناك مفرّ من الرد بالشكل الذي ردّت به الشرطة. فشرطة اسرائيل كان يجب ان تدافع ليس عن حياة افرادها فحسب، بل، أيضاً، عن حياة آلاف المصلّين اليهود في ساحة حائط المبكى» (**دافار**، ٩/١٠/١٩٩٠).

واضفى وزير الشرطة، روني ميلو، بعداً سياسياً على مجزرة الاقصى، حيث أشار الى ان ما جرى هو «استفزاز من جانب المسلمين الذين حاولوا، بهذا الاسلوب، صرف انظار الرأي العام العالمي واهتمامه عن أزمة الخليج». وألقى ميلو المسؤولية عن دماء الضحايا على عاتق من سماهم بـ «زعماء الشغب الذين لا قيمة لحياة الانسان لديهم» (**المصدر نفسه**).

وحذا حذو وزير الشرطة، لناحية اتهام جهات خارجية بالتخطيط لـ «الاضطرابات ـ المجزرة»، العديد من المسؤولين الاسرائيليين. وذكرت